

## قضية

بعدها أثار وزير الصحة السابق وائل أبو فاعور جدلاً واسعاً حول قرار وزير الزراعة غازي زعيتر في شأن استيراد بعض المبيدات الزراعية. تعرض وزارة الزراعة مستندات صادرة عن وزارة الصحة والزراعة في عهد أبو فاعور وزميله أكرم شهيب. تؤكد أولاً أن القرار يستند إلى محضر اللجنة التي شكلها شهيب نفسه. وثانياً، والاهم، أن الوزيرين الاشتراكيين كانا قد سمحا باستخدام بعض الأدوية التي يقول أبو فاعور إنها مسرطنة. لمدة عام

# المبيدات المسرطنة

## أبو فاعور يعترض على.. أبو فاعورا!

### ميسم زرق

أثار وزير الصحة السابق وائل أبو فاعور جدلاً واسعاً قبل الأعياد حول قرار وزير الزراعة غازي زعيتر استيراد مبيدات زراعية ممنوعة بعد موافقة لجنة الأدوية الزراعية. أبو فاعور دعا النيابة العامة التمييزية إلى التحرك، مؤكداً استكمال الملف حتى النهاية. لكن، حتى الآن، لم يظهر أي تحرك جدي



### زعيتر استند إلى قرارات أصدرها أبو فاعور وشهيب في الحكومة السابقة

من شأنه إبطال مفعول القرار. فيما تؤكد وزارة الزراعة أن زعيتر استند في قراره إلى قرارات صادرة عن وزارتي الصحة والزراعة في عهد أبو فاعور وزميله أكرم شهيب، وإلى محضر لجنة الأدوية الزراعية التي شكلها شهيب حين كان وزيراً للزراعة بموجب القرار (483/1) بتاريخ 9 حزيران 2014. كما أن شهيب هو نفسه من أعطى، بقرار مشترك مع أبو فاعور، فترة سماح مدة عام لاستخدام هذه الأدوية، رغم أنها مسرطنة. بدأت الضجة حين أصدر زعيتر قراراً يعترض عليه أبو فاعور لأنه «عدّل القرار المشترك (رقم 1/1048)



## تقرير

# «شورى الدولة» يبطل «جزئياً» ترخيص آل فتوش: هجم عین

– فئة أولى «بكامل تجهيزاتها ومختبراتها والآتيا الثابتة والمختزجة لتصنيع المواد الأولية المستخرجة من مقالع وكسارات، ولا سيما الصناعات المتلازمة مع استثمار المقالع والكسارات من المواد المستخرجة منها والمستعملة لأغراض صناعة لتحويلها إلى أحجار باطون كلينكر وخلافة ومواد أولية (...) وما تستلزمه هذه الصناعة من معامل وأفران ومطاحن كاملة ومعدات واليات التكسير والجرح للمواد الأولية وشاحنات وخطوط نقل وغيرها على أنواعها ومتماتها لتصنيع وطن ومعالجة وتعبئة المواد الأولية من الكلينكر وتوابعه ومن البوزلان والبازلت والتربة على أنواعها والرمل والبص والجفصين والكلس والحجر الكلسي والغحم الحجري والحديد والألومنيوم ومشتقاتها والمعادن والاسمنت الفلت والمكيس (...) وغيرها من صناعات اسمنتية، والبلاط والأرصفة والجسور والجفصين والكلس على أنواعها، وكافة المستلزمات للتصنيع ومنها المشتقات النفطية من غاز وبقول وأويل وفحم حجري ومشتقات المواد الأولية وتحويلها إلى صناعية ومحطات كهربائية مستقلة لتوليد الكهرباء (...)».

باستخراج الصخور والرمول والأتربة وغيرها والمواد الأولية من العقارات المذكورة وغيرها»، و«السماح بالتجديد والاستبدال والتطوير والتحديث بالإضافة ضمن الاستثمارات المسموحة بكل قطاع من مجمل القطاعات التي تشكل المؤسسة المشمولة بالتراخيص بغية تأمين الطاقة الإنتاجية». رغم ذلك، تقول مصادر مطلعة على الملف إن قرار «الشورى» لن يمنع إنشاء المجمع الصناعي الضخم في عين دارة، بل هو محاولة من المجلس لـ«ضبط» توسعه الذي كان مقووناً بقرار الترخيص ليس أكثر. ما هي الإنشاءات الصناعية المرخصة؟

وكان الحاج حسن قد أجاز لشركة «بيار وموسى فتوش ش.م.ل.» إنشاء مصانع ومطاحن صناعية وتجارية

مقبولة «جزئياً»، مُستنداً إلى اجتهاد المجلس الذي استقرّ على إمكانية إبطال القرارات الإدارية جزئياً «متى كانت الأحكام التي تنظمها غير متلازمة وقابلة للتجزئة (...)». القبول «الجزئي» الذي نص عليه قرار «الشورى»، يتمثل بإبطال تسع عبارات وردت في قرار الترخيص رقم 5297/ت الصادر عن وزير الصناعة حسين الحاج حسن بتاريخ 10/8/2015. وهذه العبارات كانت تُجيز «استئجار خطوط التوتر العالي لنقل الطاقة الكهربائية وفق المواصفات الحديثة المقبولة عالمياً وربطها بشبكة التوتر العالي 220 كلف»، كما كانت تسمح بـ«زيادة عقارات على الاستثمار مُستقبلاً، شرط استيفاء شروط التصنيف والتصنيع». وقد ذكر المجلس هنا عبارة «وما يحذها ويُجاورها ويُحيط بها فتلُك بيار وموسى فتوش (...)»، فضلاً عن «السماح باستعمال المضخات والآلات المُتحركة والثابتة من السفن لتعبئة المواد الأولية من الاسمنت وكافة المواد من وإلى المرفأ».

كما أبطل المجلس العبارات المتعلقة بـ«تشديد أبنية عائدة لهذه الصناعات (...)»، و«إقامة مستودعات صناعية وخزانات تستفيد من كافة التسهيلات والإعفاءات بعد تصديرها وفق الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء»، و«الترخيص

### هديك فرفور

في 14 كانون الأول الماضي، أصدر مجلس شوري الدولة قراراً أبطل فيه، جزئياً، قرار الترخيص بـ«إنشاء صناعات فئة أولى»، الذي منحه وزارة الصناعة للأخوين بيار وموسى فتوش في منطقة عين دارة. وخلص القرار إلى اعتبار المراجعة المقدمة من رئيس بلدية عين دارة العميد فؤاد هيدموس وعدد من أهالي البلدة لإبطال قرار الترخيص،

أبطل مجلس شوري الدولة الشهر الماضي، جزئياً، قرار الترخيص بإنشاء المجمع الصناعي الخاص بـ«الأخوين فتوش» في منطقة عين دارة، لإبطال الجزئي لم يبلغ الترخيص نهائياً. وبالتالي لن يمنع من إقامة المجمع في المنطقة. بحسب المطلعين على الملف، فإن قرار الشورى هو مجرد «محاولة لضبط توسع المجمع الصناعي... لا أكثر»

أبطل المجلس تسع عبارات في قرار الترخيص (أرشيف)



قرار «الشورى» مجرد «محاولة لضبط توسع المجمع الصناعي... لا أكثر»



### المجمع يخل بالتوازن البيئي

وكان هيدموس بصفته رئيس